اقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى

تعديل المادة 80 من القانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 (قانون الموازنة والموازنات الملحقة).

مادة وحيدة :

يضاف الى الفقرة الثالثة من المادة 80 من قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام 2019 ما يلي :

كما يستثنى معلمو وأساتذة التعليم الرسمي في مراحله الدراسية كافة، للعام 2020 - 2021، وذلك بعد دراسة تجريها وزارة التربية، تحدد فيها الحاجات المستجدة على أن تُعطي الأولوية لزيادة عدد ساعات المتعاقدين القدامى و/أو التعاقد مع "الفائض" من الناجحين في مجلس الخدمة المدنية في مباريات سابقة، و/أو التعاقد مع معلمين وأساتذة جدد وفق الشروط والمعايير التي تحددها وزارة التربية.

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

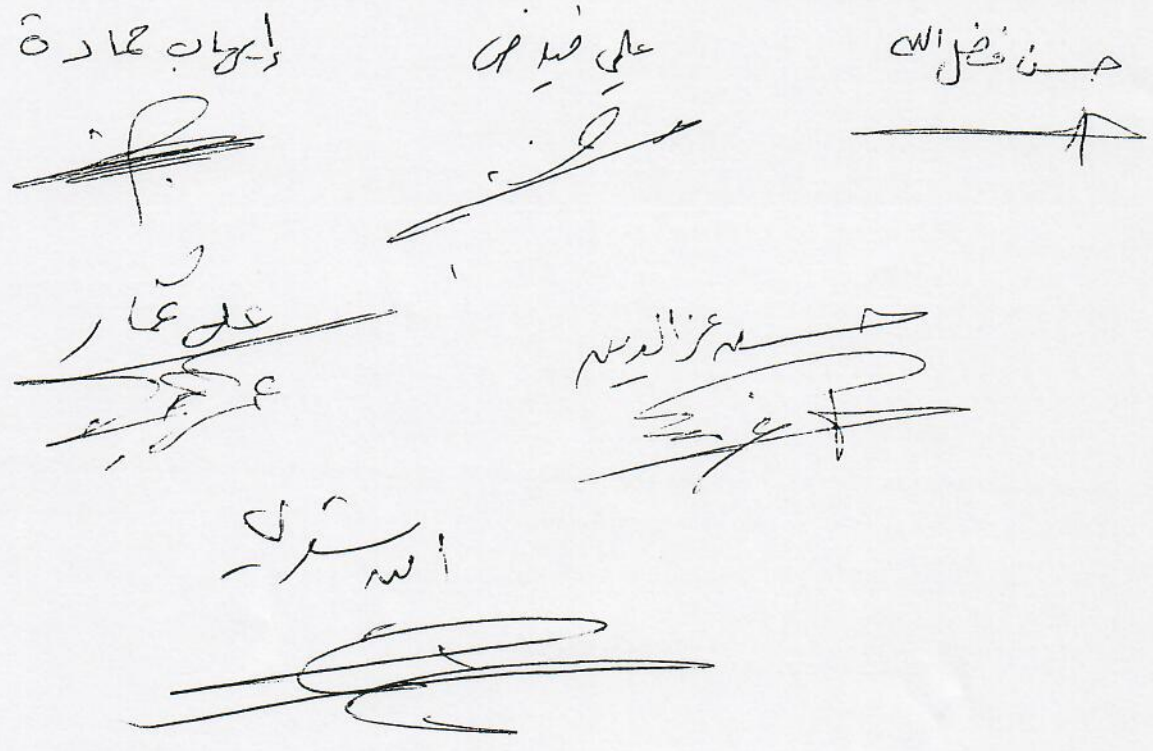

تبرير صفة العجلة

بسبب الوضع الاقتصادي المتردي، والتدابير الاستثنائية التي أُعلنت لمواجهة جائحة كورونا، وما رتّب ذلك من آثار سلبية على اللبنانيين كافة، لجهة متابعة أعمالهم، ولانعكاسه على دخل المواطن اللبناني, الذي بات عاجزا عن تأمين الأقساط، خصوصا في المدارس الخاصة، وما يُتوقع من نزوح واسع للطلاب من المدرسة الخاصة إلى المدرسة الرسمية التي ستكون في واقع يمنعها من استيعاب الطلاب المنتقلين إليها، بسبب عدم كفاية الكادر التعليمي، ولما كانت المادة 80 من القانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 قد منعت التوظيف والتعاقد في المؤسسات والإدارات العامة بما فيها القطاع التعليمي، ولما كان العام الدراسي قاب قوسين أو أدنى، أوجب علينا ذلك كله العجلةَ في اقتراح هذا التعديل تمكينا للمدرسة الرسمية من استدراك الوضع القائم، حرصًا على تعليم أبنائنا، وحفظًا لمستقبلهم المهدد

الأسباب الموجبة

لما كانت الضائقة المالية والإقتصادية أصابت غالبية اللبنانيين،

ولما كان الإقبال على التعليم الرسمي في زيادة مستمرة،

ولما كان العدد المتوقع للطلاب الذين سينتقلون إلى التعليم الرسمي للمدرسة الرسمية للعام الدراسي 2020-2021 لا يتيح لها القدرة على استيعابهم بسبب النقص في الكادر التعليمي،

ولما كانت المادة 80 من قانون الموازنة للعام 2019 تمنع أي شكل من أشكال التوظيف،

ولما كانت الحاجة ملحة لفتح صفوف إضافية واستيعاب آلاف الطلاب في التعليم الرسمي،

ولما كان مجلس الخدمة المدنية سبق وأجرى مباريات نجح فيها عدد فائض عن الحاجات الفعلية حينها، ويمكن اعتبار ذلك معياراً للتعاقد الجديد معهم،

ولما كان هناك عدد كبير من الأساتذة الملحقين بالإرشاد التربوي يمكن مؤقتاً إعادتهم للتعليم بما يوفر على الخزينة العامّة،

ولما كان ذلك كله يتطلب تعديلًا للمادة 80 من قانون الموازنة للعام 2019 بما يسمح لوزارة التربية بالتعاقد مع كادر تعليمي إضافي.

فإننا نتقدم بهذا الإقتراح المعجل المكرَّر آملين إقراره.